«عارف» تسدد الدفعة الأولى من عقد إعادة الهيكلة مع الدائنين بقيمة 67 مليون دينار

صرح الرئيس التنفيذي لمجموعة عارف الاستثمارية محمد العدساني بأن المجموعة قامت بسداد الدفعة الأولى من عقد إعادة الهيكلة والموقعة مع الدائنين في عام 2010، متضمنة الأرباح بقيمة 67 مليون دينار. وبهذا الصدد، أفاد العدساني بأن «المجموعة تسير حسب الخطة والاستراتيجية الموضوعة من قبل مستشار إعادة الهيكلة».

أرباح البنك في الأشهر التسعة تشكل 56,7٪ من مجمل أرباح البنوك التي بلغت 403,5 ملايين دينار

«الوطني» يتفوق في تصنيفاته الائتمانية على أكبر 10 بنوك عالمية

اظهرت البيانات المالية لبنك الكويت الوطني في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي ارتفاعا ملحوظا رغم بيئة الاعمال الصعبة التي تمر بها الكويت والتي حذر خبراء اقتصاديون ومصرفيون من ان استمرارها حتى العام الحالي سيكون له انعكاسات خطيرة على قطاع الاعمال في الكويت. ففي الربع الثالث من العام حقق بنك الكويت الوطني ارباحا تقدر بنحو 108,1 ملايين دينار بنسبة نمو قدرها 37٪ مقارنة بأرباح الفترة نفسها من العام الماضي التي بلغت 78,9 مليون دينار، فيما بلغت ارباح البنك في فترة التسعة أشهر من العام الحالي نحو 228,920 مليون دينار والتي تشكل نحو 656,7٪ من مجمل ارباح البنوك في التسعة اشهر والتي بلغت نحو 403,558 ملايين دينار.

وخلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بلغت إجمالي الموجودات المتداولة 10 مليارات و77 مليون دينار مقارنة بنحو 8 مليارات و33 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي بارتفاع قدره 2 مليار و44 مليون دينار.

كذلك سجلت الموجودات ارتفاعا لتصل إلى 16 مليارا و338 مليون دينار مقارنة بنحو 13 مليارا و20 مليون دينار في الفترة نفسها لعام 2011 بارتفاع قدره 3 مليارات و218 مليون دينار، كذلك سجل اجمالي المطلوبات المتداولة ارتفاعا ليصل الى 13 مليارا و297 مليون دينار مقارنة بنحو 10 مليارات و568 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي بارتفاع قدره 2 مليار و729 مليون دينار. كذلك حققت المطلوبات ارتفاعا لتصل الى 13 مليارا و850 مليون دينار مقارنة بنحو 10 مليارات و851 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي بارتفاع قدره 2 مليار و999 مليون دينار. كذلك سجلت حقوق المساهمين ارتفاعا قدره 2 مليار و368 مليون دينار مقارنة بنحو 2 مليار و255 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي بارتفاع قدره 113 مليون دينار.

ونظرا لقدرة البنك على المحافظة على النمو المتواصل في بياناته المالية رغم تداعيات الازمة العالمية والتي عصفت ببنوك عالمية وصعوبة مناخ الاعمال في الكويت والتي اثرت على اغلب البنوك المحلية، فقد استمرت وكالات التصنيف العالمية في تصنيفاته على كل من جي بي مورغان تشايس، سيتي غروب، بنك أوف أميركا، مجموعة غولدمان ساكس، دوتشه بنك، مورغان ستانلي، باركليز، ستاندرد تشارترد، كريديه سويس، يو بي أس، وغيرها الكثير من البنوك العالمية، وذلك على الرغم من مئات مليارات الدولارات التي ضخت فيها والبرامج الحكومية لإنقاذها.

وبذلك، لم يكرس بنك الكويت الوطني موقعه كأفضل بنوك الشرق الأوسط وأعلاها تصنيفا وأمانا فحسب، بل انه قارع الكبار على الساحة العالمية وتفوق عليهم من حيث معايير القوة المالية وجودة الأصول والرسملة المرتفعة، وهو ما تعكسه التصنيفات الائتمانية المرتفعة التي يتمتع بها بنك الكويت الوطني بإجماع عالمي.

مقارنة تصنيفات بنك الكويت الوطني بأكبر 10 بنوك عالمية

البنك	ستاندرد آند بورز	موديز	فيتش
بنك الكويت الوطني	A+	Aa3	AA-
جي بي مورغان تشايس	A	Aa2	AA-
سيتي غروب	A-	Baa2	A
بنك أوف أميركا	A-	Baa2	A
غولدمان ساكس غروب	A-	A3	A
دوتشه بنك	A+	A2	A+
مورغان ستانلي	A-	Baa1	A
باركليز بي ال سي	A	A3	A
ستاندرد تشارترد	A+	A2	AA-
كريديه سويس	A	A2	A
يو بي اس	A	A2	A

وكالات التصنيف تجمع على قوة البنك وجودة أصوله واستقرار جهازه الإداري ووضوح رؤيته

«فيتش»: البنك يتميز بموقفه الريادي وربحيته القوية وسياسته المتحفظة

في اعطاء اعلى التصنيفات للبنك الوطني ليس على مستوى منطقة الخليج والشرق الاوسط، بل على المستوى العالمي ايضا.

فقد تفوق بنك الكويت الوطني في تصنيفاته الائتمانية على أكبر وأبرز 10 بنوك عالمية، وذلك على الرغم من الفارق الكبير في الحجم.

وفيما قامت وكالات التصنيف العالمية بخفض تصنيفات كبرى البنوك العالمية هذا العام، إلا أنها قد ثبتت جميعها تصنيفات بنك الكويت الوطني للأجلين القصير والطويل مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتجمع وكالات التصنيف العالمية على أن تصنيفات البنك الوطني المرتفعة تعكس قوته المالية واستقرار جهازه الإداري ووضوح رؤيته.

وتظهر مقارنة التصنيفات الائتمانية لكبرى البنوك العالمية، أن بنك الكويت الوطني يتفوق المرتفعة على الرغم من البيئة التشغيلية الصعبة، مما يعكس سياسته المتحفظة، كما يتميز بإدارته الجيدة للمخاطر. وقالت ان البنك الوطني، تاريخيا، لطالما كان أفضل من نظرائه في إدارة المخاطر.

وأشارت «فيتش» إلى أن البنك الوطني يمتلك أقوى تواجد دولي بين كل البنوك الكويتية، كما تشهد مساهمة الفروع الخارجية في إجمالي إيرادات المجموعة نموا مستقرا، وقالت ان البنك الوطني هو البنك الأكبر في الكويت بحصة سوقية تفوق الـ 30٪ من إجمالي ودائع القطاع المصرفي والقروض، ويوفر مختلف الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الخزانة من خلال شبكة فروعه القوية محليا ودوليا.

ستاندرد آند بورز

بدورها، قالت وكالة ستاندرد آند بورز ان قوة البنك الوطني تبرز في مركزه الريادي في السوق المحلي واستقرار جهازه الإداري وقوة رسملته وقدرته على تحقيق الأرباح وجودة أصوله الأفضل بين أقرانه.

وأكدت الوكالة في آخر تقرير لها عن البنك الوطني أن نظرتها المستقرة للبنك تعكس قناعتها أن نشاط الوطني ومركزه المالي سيبقيان قويين خلال الفترة المقبلة. وأضافت أن تصنيفات البنك الوطني المرتفعة تعكس موقعه الريادي في الكويت وسجله الطويل من الأداء الجيد والمستقر واستقرار وخبرة جهازه الإداري.

وقالت ستاندرد آند بورز ان «الوطني» يتمتع برسملة قوية وربحية مرتفعة، ويتميز بجودة أصوله المرتفعة وتنوع مصادر إيراداته، كما يتميز بمرونة في استقطاب الودائع الجديدة بفضل سمعته وشبكته المصرفية القوية، متوقعة أن يواصل «الوطني» سياسته المتحفظة في إدارة نموه العضوي محليا وإقليميا.

وكانت ستاندرد آند بورز قد قامت خلال هذا العام بتثبيت تصنيفات البنك الوطني مع نظرة مستقبلية مستقرة في إطار مراجعتها لجميع تصنيفات البنوك الخليجية والعربية بعدما عدلت من معايير التصنيف التي تعتمدها، وتبرز أهمية قرار الوكالة في تثبيت تصنيفات البنك الوطني المرتفعة في ظل التطورات الاقتصادية على الساحة العالمية والتي انعكست على تصنيفات كبرى البنوك العالمية، بالإضافة إلى ما تشهده المنطقة العربية من أحداث وتطورات سياسية انعكست سلبا على البيئة الاقتصادية عموما.

موديز

كذلك الحال، أكدت وكالة موديز أن تصنيفات «الوطني» تعكس قوة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وحصته الأكبر في السوق المحلي، كما تعكس أيضا نظرتها المستقرة إلى جانب خبرة جهازه الإداري واستراتيجيته الواضحة.

وقالت «موديز» في آخر تقرير لها عن البنك الوطني ان «أصول الوطني أظهرت متانة لا نظير لها بين أقرانه في السوق المحلية»، وأكدت أن «الوطني» يتمتع بسمعة ممتازة ومستويات مريحة من السيولة وفاعلية عالية بجميع المعايير الدولية والخليجية، وقالت ان «الجهاز الإداري لبنك الكويت الوطني يتميز بخبرته ورؤيته الثاقبة، إلى جانب استراتيجيته الواضحة».

وأشارت موديز إلى أن موقع الوطني في السوق المحلية وتوسعه الإقليمي يجعلانه أفضل بنك في القطاع المصرفي من حيث تنوع مصادر الدخل.. وأكدت أن الوطني هو أكبر مؤسسة مالية في الكويت وأكبر بنك تجاري بفارق شاسع عن منافسيه، كما أنه هو أحد البنوك القليلة في المنطقة التي تتمتع بقدرة على تمويل المشاريع الكبيرة والصفقات الضخمة. كما يستحوذ الوطني على الحصة الأكبر في سوق خدمات التجزئة، والخدمات المصرفية للشركات. وأوضحت أن «جميع العقود الكبيرة الممنوحة إلى الشركات الأجنبية تقريبا يقود بنك الكويت الوطني عملية تمويلها، كما أنه أكبر بنك في تمويل التجارة في الكويت».

● هشام أبو شادي

توقعات ببدء المرحلة الثالثة من الشطب الأسبوع المقبل

«التجارة» تبدأ اليوم في حصر وتقييم الشركات المهددة بالشطب من سجلاتها

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن وزارة التجارة والصناعة ستبدأ اعتبارا من اليوم (الأحد) عمليات الحصر والتقييم لأوضاع الشركات المهددة بالشطب من سجلات الوزارة نظرا لوجود مخالفات لديها تتمثل في عدم تقديم الميزانيات الخاصة بها خلال المدد المقررة، لافتة إلى ان الوزارة انتظرت حتى نهاية المهلة التي منحتها لهذه الشركات التي تتجاوز أعدادها بشكل مبدئي الـ 350 شركة.

وقالت المصادر ان عملية الحصر والدراسة لأوضاع الشركات قد تستغرق نحو أسبوع أو أكثر قليلا، متوقعة ان تبدأ الوزارة في إجراءات الشطب للدفعة الثالثة خلال الأسبوع المقبل، مشددة على ان الوزارة جادة في استكمال إجراءات الشطب للشركات المخالفة للقانون خاصة أنها قامت بشطب دفعتين قبل ذلك.

وأوضحت المصادر ان وزارة التجارة ستقوم باستثناء الشركات التي قدمت ميزانياتها المتأخرة قبل انقضاء المهلة، كما انها ستمهل الشركات التي حددت مواعيد لانعقاد الجمعيات العمومية إلى ما بعد انعقاد هذه الجمعيات واعتمادها من قبل المساهمين، فضلا عن أنها ستأخذ بعين الاعتبار الطلبات التي ستقدمها بعض الشركات التي لم تتمكن من تقديم الميزانيات وتحديد مواعيد لانعقاد الجمعيات وتنطوي على أسباب مقنعة حالت دون الالتزام بالمواعيد المقررة من قبل الوزارة، مشيرة إلى احتمالية منح مدد إضافية لبعض الشركات بعد دراسة أوضاع كل شركة على حدة.

● شريف حمدي

«كويت جلوبل العقارية» تطرح محافظ عقارية في السعودية

قال الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة في شركة كويت جلوبل العقارية خليفة دعيج الجري إن الشركة تعتزم طرح محافظ عقارية استثمارية في المملكة العربية السعودية بعوائد سنوية لا تقل عن 10٪.

وأشار الجري إلى أن الشركة تتعاون حاليا مع شركة المستثمر للاوراق المالية لانشاء صندوق للمشاريع التي ستدير المحافظ العقارية وبعض المشاريع الأخرى في السعودية. وبين الجري ان«كويت جلوبل العقارية» تمتلك العديد من العقارات داخل وخارج الكويت، ولديها مشاريع عملاقة في المملكة العربية السعودية، في حين أن رأسمالها يبلغ 12 مليون دينار، ولديها مشاريع بقيمة 400 مليون ريال سعودي. وأضاف قائلا: «الشركة ستطرح بعضا من الطوابق في مشروع برج الجوار والصفوة في المملكة العربية السعودية عن طريق محافظ وفق الشريعة الاسلامية».

الكادر الجديد والتأمين الصحي على طاولة «المركزي» الأسبوع الجاري

أبلغت مصادر مطلعة «الأنباء» أن مجلس إدارة بنك الكويت المركزي سيجتمع الأسبوع الجاري لبحث ومناقشة عدة أمور تتعلق بتعزيز السياسة النقدية في البلاد وتعديل أوضاع العاملين في «المركزي» المتمثلة في إقرار الكادر الجديد لموظفي البنك الذي علق اعتماده لأكثر من عام واعتماد نظام التأمين الصحي الجديد الخاص لهم ولأسرهم، وذلك من منطلق المساواة بينهم وبين العاملين في الجهات الرقابية الأخرى الموجودة بالدولة.

وأوضحت المصادر أن الكادر الجديد يتضمن صرف المكافأة المالية الشهرية بالحد الأقصى وبنسبة 100٪ لموظفي الدرجة «أ»، بالإضافة إلى صرف نسبة 80٪ من نفس المكافأة لموظفي الدرجة «ب»، ونسبة 55٪ لموظفي الدرجة «ج»، حيث تأتي هذه الزيادة بعد أن تم اعتمادها في الميزانية الحالية التي بدأ العمل بها في 4 نوفمبر الماضي، والتي اشتملت على زيادة رواتب وأجور الموظفين بنحو 12 مليون دينار.

تجدر الإشارة إلى أن محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل قد أصدر تعميما مؤخرا بمنع موظفي «المركزي» من الاقتراض بالنظام المعمول به في البنك المركزي، وفقا للوائح الداخلية، من دون توضيح الأسباب حيث رفض المحافظ جميع طلبات القروض الاستهلاكية المقدمة من الموظفين خلال الفترة الأخيرة، رغم سماح اللوائح الداخلية للموظفين بالاقتراض من المصرف، لسد احتياجاتهم الشخصية، ما أدى إلى استياء الموظفين من هذه الإجراءات التعسفية، ومن المنتظر أن يتقدم مجموعة من الموظفين بتظلم من هذا القرار، نظرا لحاجتهم للقروض الاستهلاكية.

● محمود فاروق

الباب	البيان	اعتماد السنة المالية 2012/2011	اعتماد السنة المالية 2013/2012	الفرق زيادة	الفرق نقص	المصروفات الفعلية للسنة المالية 2011/2010	المصروفات الفعلية للسنة المالية 2010/2009	المصروفات الفعلية للسنة المالية 2009/2008
1	المرتبات	28,622,500	40,582,910	11,960,410		21,876,355	19,279,241	17,569,993
2	المصروفات العامة	6,900,000	11,839,000	4,939,000		9,206,781	8,008,074	8,746,259
3	المشاريع الإنشائية	44,000,000	39,000,000		5,000,000	27,030,968	121,162,059	17,938,368
الإجمالي		79,522,500	91,421,910	11,899,410		58,114,104	39,449,374	44,254,620

«المركز» يدير جزءاً من المحفظة الوطنية العقارية التابعة لـ«هيئة الاستثمار» بحد أقصى 250 مليون دينار

كونا: أعلنت شركة «المركز المالي الكويتي» حصولها على موافقة الهيئة العامة للاستثمار لإدارة جزء من المحفظة الوطنية العقارية العائدة للهيئة في سوق العقار الكويتي.

وقالت «المركز» في بيان صحافي أمس انها وقعت عقد إنشاء وإدارة محفظة للاستثمار في العقار يبلغ حجمها الأقصى 250 مليون دينار مع الهيئة العامة للاستثمار لمدة عشر سنوات تمثل ما نسبته 28,6٪ من الأصول المدارة كما في 30 سبتمبر الماضي.

ورأت أن «من الصعوبة بمكان تقدير تأثير الأتعاب على الأرباح باعتبار الشركة تستوفيها عن المبلغ المدفوع والمستثمر وعلى العوائد المحققة للمحفظة حيث سيظهر أثرها مرحليا بشكل ربع سنوي على مدى السنوات المقبلة بحسب حجم رأس المال المستثمر فعليا».

ونقل البيان عن نائب الرئيس التنفيذي في «المركز» بسام العثمان قوله ان اسناد الهيئة العامة للاستثمار مهمة إدارة جزء من المحفظة العقارية الوطنية للشركة «إحدى الخطوات المحمودة التي تتخذها الحكومة في اتجاه انتعاش واستدامة الركائز الاقتصادية في الكويت ونتمنى ان تعود هذه الخطوة بالنفع على جميع القطاعات الاقتصادية الاخرى».

وأشار العثمان الى ان «المركز» تدير الأصول العقارية من خلال تأسيس وإدارة الصناديق والمحافظ العقارية وشراء وإدارة عقارات مدرة للدخل والاستثمار في العقارات التي يمكن إضافة قيمة لها وتطوير العقارات في مختلف قطاعات العقار.

الخضري: المحكمة تنظر اليوم دعوى إعادة إدراج أسهم «منا القابضة» في البورصة

قال رئيس مجلس الإدارة في شركة منا القابضة أحمد علي الخضري ان المحكمة ستنظر اليوم الأحد في الدعوى التي اقامتها الشركة والتي تحمل رقم 2704 لسنة 2012 إداري والخاصة بطلب إعادة إدراج أسهم الشركة بالبورصة.

وأوضح الخضري في بيان صحافي صادر عن الشركة انه من المرجح إلغاء قرار هيئة أسواق المال والخاص بإلغاء إدراج أسهم منا القابضة بسوق الكويت للأوراق المالية، مشيرا الى ان منا القابضة حريصة على مصالحها ومصالح المساهمين فيها وتثق في نزاهة القضاء الذي سيقول كلمته عند استكمال أطراف الدعوى لأوجه دفاعهم ومستنداتهم ولن تدخر الشركة جهدا للحفاظ على حقوق المساهمين حتى صدور الحكم لصالحها. وأشار الخضري الى ان الشركة فوجئت بتاريخ 2012/4/12 بكتاب من هيئة أسواق المال بإلغاء إدراج أسهمها بسوق الكويت للأوراق المالية على ما قيل انه بسبب وقف تداول أسهم الشركة لمدة 6 أشهر بالبورصة دون قيامها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل أوضاعها المالية.

ولفت الى انه وبتاريخ 2012/4/24 تظلمت الشركة من هذا القرار لرئيس لجنة الشكاوى والتظلمات بالهيئة وقدمت مستنداتها وطلبت إلغاء القرار المتظلم منه وبإعادة الإدراج بالبورصة.

وبيّن انه وبتاريخ 2012/6/4 قدمت الشركة أمام اللجنة كل الاستيضاحات اللازمة وكل مستنداتها المقدمة منها لسوق الكويت للأوراق المالية وهيئة أسواق المال وبتاريخ 2012/7/24 أخطرت الشركة بقرار اللجنة بقبول التظلم من ناحية الشكل ورفضه موضوعا بسبب عدم تعديل الأوضاع المالية وأيضا دون إيضاح ما الأوضاع المالية التي وجب تعديلها.

وقال انه وبتاريخ 2012/7/29 أقامت الشركة الدعوى رقم 2704 لسنة 2012 إداري 9 أمام المحكمة بطلب إلغاء القرار المطعون عليه وإعادة إدراج أسهمها بالبورصة وتحدد جلسة بتاريخ 2013/3/5 لنظر الدعوى، لافتا الى انه ولأهمية الدعوى بالنسبة للشركة والمساهمين وحفاظا على حقوق المساهمين قامت الشركة بتقصير الجلسة إلى 2012/9/9 وتحويلها لدائرة أسواق المال وبتلك الجلسة قدمت الشركة مستنداتها الدالة على صحة موقفها وتأجلت لجلسة 2012/10/7 نظرا لتدخل بعض المساهمين انضماميا للشركة في طلبها بإلغاء القرار لقيامهم بإعلان طلبات التدخل الانضمامي.

وأضاف ثم تأجلت لجلسة اليوم الأحد 2012/11/18 للاطلاع والرد من هيئة أسواق المال، موضحا ان الطعن يقوم على أسباب مرجح معها إلغاء القرار المطعون عليه، مشددا على ان الشركة حريصة على مصالحها ومصالح المساهمين فيها وتثق في نزاهة القضاء الذي سيقول كلمته عند استكمال أطراف الدعوى لأوجه دفاعهم ومستنداتهم ولن تدخر الشركة جهدا للحفاظ على حقوق المساهمين حتى صدور الحكم لصالحها.

وحول آخر تطورات مشروع الشركة في جمهورية مصر العربية الذي أثير حوله كثير من الأسئلة وحول الشركة (المصرية الكويتية للتنمية والاستثمار) التي تمتلك شركة منا القابضة أسهما فيها وتحديدا مشروع ارض العياط أفاد الخضيري بأن ارض العياط تم شراؤها بهدف الاستصلاح والاستزراع بمساحة 26 ألف فدان وأن الشركة (المصرية الكويتية للتنمية والاستثمار) كانت قد اتخذت جميع السبل والإجراءات القانونية من اجل تملك ارض العياط.

وذكر ان الشركة استجابت لهذه الرؤية وبالفعل حصل المشروع على جميع الموافقات المطلوبة لتحويل النشاط الزراعي إلى عمراني حيث صدرت الموافقة النهائية لرئيس الوزراء الأسبق عام 2008 بتحويل نشاط الأرض إلا انه كان يستتبع ذلك لإتمام التحويل إصدار قرار جمهوري لتغيير جهة الولاية من وزارة الزراعة إلى وزارة الإسكان إلا انه حتى تاريخ الثورة المصرية لم يصدر القرار الجمهوري بسبب بعض المعوقات الإدارية التي لم يكن للشركة دخل بها.

وأضاف: «بعد الثورة كانت هناك إشارة إلى أن العقود التي كانت قبل الثورة غير صحيحة وبها العديد من التجاوزات القانونية وبالتالي تم مراجعة جميع العقود ومن ضمنها عقد شراء الشركة المصرية الكويتية للتنمية والاستثمار لأرض العياط إلا أن الجهات القانونية على مختلف درجاتها تأكدت من صحة العقد ومن صحة كل الإجراءات القانونية لإبرامه وتوقفنا عند نقطة وهي هل تستمر الأرض في النشاط الزراعي أم يتم تحويلها إلى النشاط العمراني طبقا للموافقات التي سبقت الثورة؟ وبالفعل وبالبحث مع اللجان التي تم تشكيلها بعد الثورة لمراجعة أمور المستثمرين تم التوصل إلى شكل أخير لهذا المشروع وهي كالتالي:

1. الإبقاء على 3000 فدان المزروعة كما هي.
2. 2000 فدان مشكوك أنها متداخلة مع حرم الآثار لذلك تم الاتفاق على مراجعة حدود المشروع من خلال لجنة متخصصة وفي حال ثبوت تداخل الـ 2000 فدان مع حرم الآثار ستتنازل الشركة عنها.
3. 21 ألف فدان يتم تحويلها إلى النشاط العمراني مع التزام الشركة بدفع فارق تحويل نشاط الأرض من زراعي إلى عمراني، وحاليا تتكامل الجهود بين الشركة والحكومة المصرية للاتفاق على بعض الأمور بما في ذلك جميع الخرائط المطلوبة وتحديد نوع الاستعمالات والذي سيتم على ضوئه تحديد مقابل تغيير النشاط والذي سيتم الاتفاق عليه. وبخصوص فرق السعر المقرر لتحويل النشاط والتضارب بين الأرقام التي أعلنتها بعض وسائل الاعلام أفاد الخضري بأن كل ما سبق نشره هي مجرد توقعات للحل ولكن الفيصل هي النقاط الفنية التي سيتم الاتفاق عليها بين الشركة والحكومة لأنه في حقيقة الأمر هذه النقاط الفنية ستترجم من جانب الشركة على أساس جدوى اقتصادية معينة لذلك يجب أن تتناسب الأرقام مع جدوى المشروع الحقيقية.

ولفت الخضري الى ان المفاوضات تسير بشكل جيد وبناء ويوجد روح تفاؤل بين فريق الشركة الذي يمثلها في المفاوضات والفريق الحكومي الذي تتفاوض معه الشركة، مؤكدا قرب الوصول الى اتفاق نهائي مع الحكومة المصرية بشأن أرض العياط.